

الجمهورية العراقية
مِن مَنَاقِبِ الْأَوْقَافِ
إحياء التراث الإسلامي
(٢٨)

كِتَابُ

شَرْحُ أَدَبِ الْفَضْلِ

لِلْخَصَّافِ المتوفى ٢٦١ هـ

تأليف

برهان الاثمة حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة
البخاري الحنفي المعروف بالصدر الشهيد
المتوفى شهيدا سنة ٥٣٦ هـ

الجزء الرابع

تحقيق

محيي دلال السرحان

الباب الخامس والسبعون

﴿ في الشفعة ﴾

[الشفعة للجار الملاصق]

[١٠٢٤] ذكر^(١) عن رافع بن خديج^(٢) أن سعد بن

(١) سقطت بداية الباب من نسخة هـ .

(٢) قوله رافع بن خديج كذا في الاصل وفي النسخ كلها وكذا في مبسوط السرخسي : ٩٠/١٤ ، ومسنند الامام ابي حنيفة : ١٦٥ ، وجامع مسانيد الامام الاعظم : ٥٢/٢ باسانيد هـ وهو ابو عبدالله ويقال : ابو رافع ويقال : ابو خديج ، رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن زيد بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الاوس الانصاري الاوسي الحارثي المدني الصحابي رضي الله عنه استصغره رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فرده واجازه يوم احد فشهد احدا والخندق واكثر المشاهد قالوا : واصابه سهم يوم احد فنزعه وبقي نصله الى أن مات وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انا أشهد لك يوم القيامة » وانتقضت جراحته فتوفي منها بالمدينة سنة اربع وسبعين وهو ابن ست وثمانين وكان عريف قومه روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وسبعون حديثا اتفق البخاري ومسلم على خمسة ولمسلم ثلاثة ، روى عنه ابن عمر والسائب بن يزيد ومحمود بن لبيد واسيد بن ظهير الصحابيون ومن التابعين عطاء ومجاهد والشعبي وغيرهم انظر ترجمته في تهذيب الاسماء واللغات : ١٨٧/١ رقم ١٦٢ الاستيعاب : ٤٨٣/١ ، اسد الغابة : ١٩٠/٢ - ١٩١ رقم ١٥٨٠ ، الاصابة : ٤٨٣/١ - ٤٨٤ ، رقم ٢٥٢٦ هـ .

واعلم ان الحديث قد ورد في كتب الحديث عن ابي رافع (كما سيتضح من تجربته) ولم يرد عن رافع بن خديج في ما تتبعته وما تيسر لي من مصادر مما ساذكره ان شاء الله ، ومما يؤيد ذلك ما ذكره قاضي القضاة ابو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي بعد ان ساق حديث ابي حنيفة باسانيد الى رافع ←

مالك^(٣) عرض بيتا على جار^(٤) له ، فقال : خذه بأربعمائة

ابن خديج والى أبي رافع : « وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع مولى سعد فهو غلط على أبي حنيفة ، لأن أبا حنيفة رواه عن أبي رافع فظنه من وهم رافعا ، وسكت عليه ، وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج ، وظنه بعضهم رافعا مولى سعد ، وشك بعضهم فاسقط رافعا وجعل الخبر عن المسور بن مخرمة عن سعد ، وجعله بعضهم عن رجل إذ لم يحفظ اسم أبي رافع . قال الشيخ أبو محمد البخاري : وكل هذه الإغاليط عن دون أبي حنيفة لا عن أبي حنيفة . . . ثم قال : فعلنا ان الصحيح أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (جامع مسانيد الامام الاعظم ج ٢ ص ٥٤-٥٥) .

وإذا تأيد ان الراوي هو أبو رافع ، فابو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه على المشهور : اسلم ، وقيل ابراهيم ، وقيل غير ذلك ، شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا والخندق والمشاهد بعدها كان مملوكا للعباس (عم الرسول -ص-) فوجهه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه فاعتقه . زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم مولاته سلمى فولدت له عبيد الله بن أبي رافع وشهد أبو رافع فتح مصر وتوفي بالمدينة قبل قتل عثمان ، وقيل بعده ، انظر ترجمته واخباره في الاستيعاب : ٧٠-٦٩/٤ ، تهذيب الاسماء واللغات : ٢٣٠/٢/١ رقم ٣٤٢ ، اسد الغابة : ١٠٦/٦-١٠٧ ، رقم ٥٨٦٧ ، الاصابة : ٦٨-٦٩ رقم ٣٩٦ من الكنى ، سيرة ابن هشام ٦٤٦-٦٤٧ ، طبقات ابن سعد : ٨٦/١/١ ، ١٦١ ، ١٨٠/٢/١ ، ٨٨/١/٢ ، ٨٩ ، ٩/٢/٢ ، ١٢٣ ، ٨/٤ ، ١٢٩/٥ ، ٤٢/٨ ، ٤٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٨ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) سعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه (كما سيتضح من التخریج) الصحابي الجليل واحد العشرة المبشرين بالجنة واحواله مشهورة في القادسية وفي الثوري ، توفي سنة خمس وخمسين وقيل احدى وقيل اربع وقيل غير ذلك ، بقصره بالعقین ودفن بالمدينة ، انظر ترجمته في الاصابة : ٣٢٠-٣٢١ رقم ٣١٩٤ ، الاستيعاب : ٢٥-١٨/٢ ، اسد الغابة : ٣٧٠-٣٦٦/٢ رقم ٢٠٣٧ . نسب قریش : ٢٦٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢١٣/١/١ رقم ٢٠٥ .

(٤) ص : على جاره .

درهم ٠٠٠ الحديث الى آخره (٥) .

(٥) حديث الشفعة عن سعد بن مالك اوردته المؤلف والشارح هنا عن رافع بن خديج كما ورد في مسند الامام ابي حنيفة : ١٦٥ ، وجامع مسانيد الامام الاعظم في بعض رواياته : ٥٢/٢ ، والمبسوط : ٩٠/١٤ ، وكسل ذلك وهم والصواب عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق ان ذكرنا ، فقد رواه عبدالرزاق باسنادين احدهما : عن النوري ، عن ابراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشريد : « ان ابا رافع ساومه يبيت له ، فقال له سعد : ما انا بـرائدك على اربعمائة منقال ، قال ابو رافع : لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الجار احق بسعفه ما اعطيتك » (المصنف : ٧٧/٨ رقم ١٤٣٨١) والثاني عن ابن عيينة ، عن ابراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشريد النقفى ، قال : « وضع المسور بن مخزومة أحد يديه على منكبي ، ثم انطلقنا حتى اتينا سعدا ، فجاء ابو رافع ، فقال للمسور : الا تأمر هذا يشتري مني ، فقال سعد : والله لا ازيدك على هذا على اربعمائة دينار ، اما قطعة واما منجمة ، فقال ابو رافع : سبحان الله ان كنت لاعطى بها خمسمائة نقدا ، ولولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الجار احسق بسعفه ما اعطيتها » (المصنف : ٧٧/٨-٧٨ رقم ١٤٣٨٢) وروى الحديث ابو حنيفة عن عبدالكريم عن المسور بن مخزومة وبهذا الاسناد عن المسور عن رافع بن خديج ، وبهذا الاسناد عن رافع مولى سعد بن مالك ، (مسند الامام ابي حنيفة : ١٦٥ رقم ٣٥٠) وبهذه الاسانيد عنهم وعن ابي رافع (جامع مسانيد الامام الاعظم : ٥١/٢-٥٥) ونبه على الوهم الحاصل في اسم رافع والصواب : ابو رافع ، كما مر ذكره . ورواه البخاري في الشفعة عن المكي بن ابراهيم ، اخبرنا ابن جريج ، اخبرني ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال وقفت على سعد بن ابي وقاص ، فجاء المسور بن مخزومة فوضع يده على احدى منكبي اذ جاء ابو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا سعد ابتع مني ٠٠٠ الى آخر الحديث (صحيح البخاري : ٢٢/٢) ورواه ابو داود في البيوع عن ابي رافع ايضا (سنن : ٢٨٦/٣ رقم ٣٥١٦) والنسائي عنه في الشفعة من البيوع (سنن : ٣٢٠/٧) وابن ماجه في الشفعة عنه ايضا (سنن ابن ماجه : ٨٢٤/٢ رقم ٢٤٩٨) والامام احمد عن عمرو بن الشريد (المسند : ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠) وعن عمرو بن الشريد عن ابي رافع : (المسند : ١٠/٦ ، ٣٢٠) والطحاوي عن ابي رافع (شرح معاني الآثار : ١٢٣/٤) والترمذي عنهما وعن غيرهما في الاحكام ←

أورد^(٦) محمد رحمه الله هذا الحديث في أول [كتاب]^(٧)
 الشفعة^(٨) . وبه أخذ علماؤنا ، أن للجار^(٩) حق الشفعة ، اذا
 كان جارا ملاصقا . وفيه اربعة اقوال :
 فعند^(١٠) علمائنا رحمهم الله : الشفعة تستحق بالجوار اذا
 كان جارا ملاصقا .

(سنن : ٤١١/٢ - ٤١٢) ورواه الامام الشافعي (انظر كتاب الام : ٢٣٢/٣)
 ورواه الطبراني في الاوسط عن ابي رافع (مجمع الزوائد : ١٥٩/٤) والبيهقي
 عنه (السنن الكبرى : ١٠٥/٦ - ١٠٦) وابو يوسف عن ابي رافع ايضا (الآثار :
 ١٦٧ رقم : ٧٦٧) .
 وانظر حول الحديث نصب الراية : (١٧٤-١٧٥) والدراية : (٢٠٢/٢ -
 ٢٠٣ رقم ٨٩٠) والمتنقى من السنن : (ص ٢١٧ رقم ٦٤٥) .
 والسبق بالسنن والصاد في الاصل القرب (النهاية في غريب الحديث :
 ٣٧٧/٢) .

(٦) س : ذكر محمد . ب : اورده عن محمد . ف ج ك م ل : ورد عن
 محمد رحمه الله . والتصحيح من ص .
 (٧) الزيادة من س ص .

(٨) قوله : اورد محمد رحمه الله هذا الحديث في أول كتاب الشفعة ،
 قلت انظر ذلك في مبسوط شمس الانمة السرخسي اذ قال ما نصه : « من ذلك
 ما بدا محمد بن الحسن الكتاب به ورواه عن المسور بن مخزومة عن رافع بن
 خديج - كذا وصوابه عن ابي رافع كما مر - ان سعد بن مالك رضى الله عنه
 عرض بيتا له على جار له فقال خذه باربعائة ، اما ابنى قد اعطيت به ثمنائة
 ولكنى اعطيكه باربعائة لانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 الجار احق بصقبه » (المبسوط ج ١٤ ص ٩٠ وشرح ذلك في ما بعدها من
 الصفحات) .

(٩) س : ان الجار احق بالشفعة .
 (١٠) كفس ص : عند (يسقط الفاء) .

وقال بعضهم : الجار المقابل له الشفعة أيضا •
وقال بعضهم : الشفعة بالابواب : فمن كان بابُه اقرب الى
الدار المباعة فالشفعة له •

وقال الشافعي^(١١) رحمه الله : الشفعة لا تستحق بالجوار •
فكان في المسألة اربعة أقوال^(١٢) •

ثم الشفعة عندنا على ثلاث مراتب :

[فانها]^(١٣) تثبت اولا للشريك الذي لم يقاسم ، وهو
الشريك في كل جزء من اجزاء المبيع ، ثم للشريك^(١٤) حقوق
الملك^(١٥) في الطريق^(١٦) والشرب ، وهذا يسمى خليطا تارة ،
ويسمى شريكا في حقوق الملك تارة • ثم للجار الملاصق •

وقيل الشفعة تثبت على اربع مراتب ، وذلك في^(١٧)
مسألتين :

احدهما : تثبت في دار^(١٨) في سكة غير نافذة ، والبيت^(١٩)
لاثنين ، والدار لقوم ، فباع احد الشريكين نصيبه من البيت ،

(١١) . حول رأي الشافعي في الشفعة انظر كتاب الام : (٢/٢٣٢) •

(١٢) الى هنا نهاية ما سفلت من نسخة ه •

(١٣) الزيادة من ل •

(١٤) ل ك : الشريك •

(١٥) ص ك : في حقوق الكل •

(١٦) ب ف ل ص : من الطريق •

(١٧) س : وذلك على مسألتين •

(١٨) ب : في دار سكة •

(١٩) ه : وفيها بيت لائتين •

فالشفعة اولا للشريك في البيت ، فان سلم^(٢٠) فللشريك في الدار ،
فان سلم فللشريك في الطريق ، فان سلم فللجار^(٢١) الذي هو
ملاصق بالبيت خلف البيت .

والثانية^(٢٢) : أن الدار اذا كانت بين^(٢٣) اثنين شريكين في
سكة^(٢٤) غير نافذة ، فباع احد الشريكين نصيبه من الدار من
انسان فالشفعة اولا للشريك في الدار ، وهو الشريك الذي لم
يقاسم ، فان سلم فللشريك في الحائط المشترك الذي يكون بين
الدارين ، لان نصف الحائط مبيع ، وهذا الشفع شريك في جزء
من المبيع ، فان سلم فللشريك في الطريق ، فان [٢٣١ ب] سلم
فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار اليه وباب تلك الدار الى سكة
اخرى .

[١٠٢٥] ذكر^(٢٥) عن الحسن^(٢٦) بن ابي الحسن انه

(٢٠) ل : فان سلمها ، وهكذا في الجملة كلها بلفظ (سلمها) .

(٢١) هـ : للجار الملاصق (بسقوط تنمة العبارة) .

(٢٢) س : والمسألة الثانية .

(٢٣) ل س ف ج هـ م : بين شريكين . ص : بين الشريكين . وما
اثبتناه عن ك ب .

(٢٤) هـ : في سكة نافذة .

(٢٥) من هنا بداية ما سقط من نسخة هـ والظاهر ان ناسخها بدا
يتجاوز الآثار والاخبار فلا يذكرها .

(٢٦) س ف ج ب م ل : الحسين بن ابي الحسن وفي ك ص : الحسن بن
ابي الحسن وقد سقطت من هـ وما اثبتناه عن كتب التخريج وهو الحسن بن
ابي الحسن يسار الامام المشهور المعروف بالحسن البصري وقد مرت ترجمته
في ج ١ ص ١٦٩ .

قال (٢٧) في الشفعة : لليتيم (٢٨) وصيه ، ان شاء اخذ له ، والغائب على شفيعته (٢٩) .

وقد اورد محمد رحمه الله هذا الحديث في كتاب الشفعة (٣٠) .
وفيه دليل أن الشفعة تجب للصبي ، والاب والوصي يقوم مقامه في الاستيفاء .

وفيه دليل ان الغائب تجب له الشفعة ، كما تجب للحاضر .
[١٠٢٦] ذكر عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :

(٢٧) س : قال : الشفعة لليتيم وصية .

(٢٨) ف : للمقيم . وفي المبسوط : وعن الحسن في الشفعة لليتيم قال وصيه بمنزلة ابيه .

(٢٩) حديث الحسن البصري في الشفعة : لليتيم وصيه ان شاء اخذ له والغائب على شفيعته . . رواه الدارمي عن محمد بن الصلت . ثنا موسى بن محمد ، عن اسماعيل ، عن الحسن قال : وصي اليتيم يأخذ له بالشفعة والغائب على شفيعته (سنن الدارمي - الوصايا - ٢/٢٩٥ رقم : ٣٢١٠) وقد روى البيهقي عن علي بن بشران ، أنبا اسماعيل الصفار ، ثنا سعدان ، ثناد معاذ ، عن الأشعث ، عن الحسن انه كان يرى ان الغائب على شفيعته اذا قدم ، ويرى الصغير على شفيعته اذا كبر قال : وليس في الحيوان شفعة (السنن الكبرى ١٠٩/٦) وميزكر الشارح ان محمدا اورده في كتاب الشفعة ، وانظر السرخسي (المبسوط : ٩١/١٤) .

(٣٠) قوله : وقد اورد محمد رحمه الله هذا الحديث في كتاب الشفعة ، قلت : وقد نقله السرخسي عنه بلفظ : وعن الحسن في الشفعة لليتيم قال : وصيه بمنزلة ابيه ان شاء اخذ والغائب على شفيعته (المبسوط : ٩١/١٤) .

« الخليلط احق من غيره » (٣١) .

والخليلط هو الشريك في الطريق .

وقوله : « من غيره » اراد به الجار .

فكان هذا الحديث حجة لنا على الشافعي رحمه الله .

[١٠٢٧] ذكر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(٣١) حديث ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الخليلط احق من غيره » رواه السرخسي في المبسوط عن ابي سعيد الخدري
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الخليلط احق من الشفيغ والشفيغ احق
من غيره » قال والخليلط هو الشريك في نفس المبيع والشفيغ هو الشريك في
حقوق المبيع كالشرب والطريق وقيل على عكس ذلك فقد روى بعض الرواة ان
الشريك احق من الخليلط والخليلط احق من الشفيغ فالشريك يكون في نفس
المبيع والخليلط يكون في حقوق المبيع سمي خليلطا لاختلاط بينهما فيما يتأني به
الاتفاق مع تمييز الملك والشفيغ هو الجار . . . انظر المبسوط : (١٤/٩١-
٩٢) وقد روى الطحاوي قال : حدثنا احمد بن داود ، قال ، ثنا محمد بن كثير ،
قال : اخبرنا سفيان عن هشام ، عن محمد ، عن شريح ، واشعث اظنه عن
الشعبي عن شريح قال : « الخليلط احق من الشفيغ والشفيغ احق ممن سواه »
(شرح معاني الآثار ١٢٥/٤) وقد روى ابن جزم الحديث بلفظ « الشريك احق »
(المحلى : ٩٢/٩) وعبدالرزاق عن معمر عن ايوب عن الشعبي وابن سيرين عن
شريح قال : « الخليلط احق من الشفيغ ، والشفيغ احق ممن سواه ، وباسانيد
اخرى (المصنف ٧٩-٧٨/٨ رقم ١٤٣٨٦ - ١٤٣٨٨) وعن الثوري عن الحسن
ابن عبيد الله عن فضيل عن ابراهيم قال : « الخليلط احق من الجار والجار احق
من غيره » (المصنف : ٧٩/٨ رقم ١٤٣٨٩) وعن ابي سفيان عن هشام بن
المغيرة قال : سمعت الشعبي يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الشفيغ اولى من الجار والجار اولى من الجنب » (المصنف : ٧٩/٨ رقم ١٤٣٩٠)
وقد روى وكيع بسنده الى شريح « الخليلط احق من الشفيغ والشفيغ احق من
الجار » والجار احق ممن سواه » (اخبار القضاة : ٢٤٨/٢) وانظر نصب
الرأية : ١٧٦/٤ ، والدراية : ٢٠٣/٤ رقم ٨٩٢ .

« الجار أحق^(٢٢) يشفعته ينتظر بها له^(٢٣) إذا كان غائبا
إذا كان طريقهما واحدا »^(٢٤) .

وهو^(٢٥) أيضا يدل على ثبوت حق الشفء للجار .

[١٠٢٨] ذكر عن الشعبي انه قال :

(٢٢) ك ل : أحق يسقيه وما اثبتناه عن ب ص س ف ج م ، وعن
سنن الترمذي : ٤١٢/٢ .

(٢٣) (له) سقطت من س ف واثباتها عن ك ب . وفي ص : ينتظر الجار
ذكر عن الشعبي (يسقط ما يقرب من السطر) .

(٢٤) حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الجار أحق يشفعته ٠٠٠ » رواه الترمذي في الاحكام عن قتيبة ، حدثنا خالد
ابن عبد الله الواسطي ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجار أحق يشفعته ينتظر به وان كان
غائبا إذا كان طريقهما واحدا » ثم قال الترمذي : هذا حديث غريب ولا نعلم
احدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ، وعبد الملك
وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم احدا تكلم فيه غير شعبة ، من اجل
هذا الحديث ، وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك بن أبي سليمان هذا
الحديث وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري ، قال : عبد الملك بن أبي
سليمان ميزان يعنى في العلم ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ان
الرجل أحق يشفعته وان كان غائبا فاذا قدم فله الشفعة وان تطاول ذلك (سنن
الترمذي : ٤١٢-٤١٣ رقم ١٣٨١) وانظر نصب الراية : (١٧٢/٤) ،
والدراية : (٢٠٢/٢ رقم ٨٨٩) والمبسوط : (٩٢/١٤) وشرح معاني الآثار :
(١٢٠-١٢١/٤) باسانيد عنه (والدارمي (سنن : ١٨٦/٢ رقم ٢٦٣٠) وابن
ماجة (سنن ابن ماجة - الشفعة : ٨٣٣/٢ رقم ٢٤٩٤) ، وأبا داود : (سنن
أبي داود - الشفعة : ٢٨٦/٣ رقم ٣٥١٨) والبيهقي (السنن الكبرى :
١٠٦/١) ، وعبد الرزاق : (المصنف : ٨١/٨ رقم ١٤٣٩٦) وكنز العمال
ج ٨ ص ٣ رقم ١٧ .

(٢٥) ل : وهذا أيضا .

من بيعت شفعتها وهو حاضر فلم يطلب^(٣٦) بطلت شفعتها^(٣٧) .

وبه اخذ علماؤنا رحمهم الله ؛ لما نبين ان شاء الله تعالى .
[١٠٢٩] ذكر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما انهما قالوا:

لا شفعة^(٣٨) الا لشريك لم يقاسم^(٣٩) .

وهذا^(٤٠) حجة للشافعي رحمه الله .

وتأويله عندنا ما ذكر محمد في كتاب الشفعة : أنه لا شفعة
الا لشريك لم يقاسم اذا لم يسلم الشفعة^(٤١) ، فاما اذا سلم الشفعة
هو^(٤٢) فحينئذ تثبت^(٤٣) لغيره .

(٣٦) ص : فلم يطلب شفعتها بطلت شفعتها .

(٣٧) قول الشعبي : من بيعت شفعتها وهو حاضر ٠٠٠ الى آخره رواه
عبد الرزاق الصنعاني عن ابي سفيان عن يونس عن ابي اسحق عن الشعبي
قال : من بيعت شفعتها وهو شاهد لا يتكرها فقد بطلت شفعتها (المصنف :
٨٣/٨ رقم ١٤٤٠٥) ورواه السرخسي عن الشعبي يلفظ : من بيعت شفعتها
وهو حاضر فلم يطلب فلا شفعة له قال : وبه نأخذ لان سنكوتة عن الطلب بعد
علمه وتمكنه من الطلب دليل الرضا منه (المبسوط : ٩٢/١٤) ورواه البخاري
بلاغا عن الشعبي يلفظ : من بيعت شفعتها وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له
(صحيح البخاري - الشفعة - ٢٢/٢) وانظر هذه المسألة في المحل :
٨٩/٩ - ٩٠ .

(٣٨) س : للشريك الذي لم يقاسم .

(٣٩) حديث علي وابن عباس انهما قالوا : لا شفعة الا لشريك لم يقاسم
رواه محمد بن الحسن (انظر المبسوط : ٩٤/١٤) وقد نسب ابن حزم هذا
الرأي الى مالك والشافعي واحمد واسحق وابي ثور والاوزاعي والليث بن سعد
(المحل : ٩٩/٩) .

(٤٠) س : وهو حجة .

(٤١) س : شفعتها .

(٤٢) ك : هي . وقد سقطت من س .

(٤٣) ص : تثبت . ب : وحينئذ تثبت .

[١٠٣٠] ذكر عن شريح أنه قال :

الشريك اِحق من الخليط ، والخليط اِحق من الجار ، والجار اِحق من غيره (٤٤) .

وبه نقول .

فكان هذا الحديث حجة لنا على الشافعي رحمة الله عليه .

[١٠٣١] ذكر عن عمرو (٤٥) بن الشريد عن ابيه ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الجار اِحق بصقبة (٤٦) ما كان » (٤٧) .

(٤٤) حديث شريح : الشريك اِحق من الخليط والخليط اِحق من الجار والجار اِحق من غيره رواه محمد بن الحسن فانظره في مبسوط شمس الانمة السرخسي : ٩٢-٩١/١٤ ، ورواه عبد الرزاق باسائيد عن ابن سيرين عن شريح وعن الشعبي عن شريح وعن محمد عن شريح بالفاظ (المصنف : ٧٩-٧٨/٨ ، رقم ١٤٣٨٤ - ١٤٣٨٨) وقد مرت له الفاظ في تعليقات الفقرة ١٠٢٦ قبل قليل .

(٤٥) ف ج ك : عمرو بن شريك والتصحيح من سائر النسخ ومن كتب التخريج .
(٤٦) في حاشية ك زيادة بعد لفظة اِحق هي قوله يسقبه وفي ف ج : بشفقته .

(٤٧) حديث عمرو بن الشريد عن ابيه إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « الجار اِحق بصقبة ما كان » رواه الامام احمد والطبراني وابو سعيد بن ابن منصور عن الشريد بن سويد (كنز العمال : ج ٧ ص ٤ رقم ٣٣) وانظر مسند احمد : (٣٨٩/٤ ، ٣٩٠) ورواه الخرائطي في مكارم الاخلاق عن ابن عمر (كنز العمال : ج ٧ ص ٤ رقم ٣١) ورواه ابن ماجة والنسائي عن الشريد ابن سويد وليس فيه الزيادة « ما كان » (الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير : ٦٤/٢) ورواه ابن ماجة عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشريك اِحق بسقبة ما كان ، (سنن ابن ماجة : ٨٣٤/٢ رقم ٢٤٩٨) .

وفي رواية : « من كان » •

فان كانت [٢٣٢] الرواية : « من كان » فتأويله مسلما كان
أو كافرا ، حرا كان^(٤٨) أو عبدا ، ذكرا كان أو أنثى ، صغيرا
كان أو كبيرا ، فيصير^(٤٩) الحديث حجة لنا على من قال : لا شفعة
ليهودي ولا نصراني •

وان كانت الرواية : « ما كان » فتأويله^(٥٠) من كان ايضا ؛
لان^(٥١) اقامة (ما) مقام (من) سائغ^(٥٢) في اللغة •

[١٠٣٢] وذكر عن شريح أنه قضى لنصراني بالشفعة ، فكتب
الى عمر رضى الله عنه فاجازها^(٥٣) •

وبه نقول •

وبعضهم قال : لا تثبت الشفعة للكافر •

[١٠٣٣] وروى^(٥٤) عامر^(٥٥) عن شريح أنه قال

(٤٨) قوله : (حرا كان) ليس في نسخة ص •

(٤٩) ل : فيصير الجواب •

(٥٠) ب : فتأويله ايضا لان ... ف ج : فتأويله ايضا كذلك لان ...

(٥١) ف : لان اقامته مقام من شائع •

(٥٢) ف ج ك : شائع •

(٥٣) قوله : وذكر عن شريح انه قضى لنصراني بالشفعة - فكتب الى
عمر رضى الله عنه فاجازها رواه محمد بن الحسن انظر مبسوط السرخسي
• (٩٣/١٤)

(٥٤) س : وروى عن شريح •

(٥٥) عامر : هو عامر بن شراحيل الشعبي وقد مرت ترجمته •

- لا شفعة لليهودي^(٥٦) ، ولا لنصراني ، ولا لمجوسي^(٥٧) .
- فالمخالف اخذ^(٥٨) بالحديث الثاني .
- واصحابنا اخذوا بالحديث الاول .
- والاخذ به أولى ؛ لانه تأيد بحديث عمر رضى الله عنه .
- [١٠٣٤] ذكر عن شريح أنه قال :
- الشفعة بالابواب ، اقرب الابواب الى الدار احق بالشفعة^(٥٩) .

(٥٦) س : لليهودي ولا النصراني .

(٥٧) حديث عامر عن شريح انه قال لا شفعة لليهودي ولا نصراني ولا لمجوسي رواه محمد بن الحسن انظر المبسوط (٩٣/١٤) ورواه وكيع عن الصفاني وابن شاذان قالا : حدثنا معلى ، قال : حدثنا يعقوب قال : حدثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن شريح أنه قال : لا شفعة لليهودي ولا نصراني ولا لمجوسي على مسلم (اخبار القضاة : ٢٤٩/٢) واخرجه البيهقي من طريق نائل بن نجيع عن سفيان عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا شفعة للنصراني » ثم قال . قال ابو احمد : احاديث فائل مظلمة جدا وخاصة اذا روى عن الثوري . ثم ساق له سنداً آخر واخرجه ايضا عن حميد الطويل عن الحسن بلفظ : « ليس لليهودي والنصراني شفعة » (السنن الكبرى : ١٠٨-١٠٩) وروى عبدالرزاق عن الثوري عن حميد الطويل عن الحسن او انس وقال : انا اشك - قال : « ليس للكافر شفعة » (المصنف : ٨٤/٨ رقم ١٤٤١١) ورواه الطبراني في الصغير من حديث انس وفيه نائل بن نجيع وثقه ابو حاتم وضعفه غيره (مجمع الزوائد : ١٥٩/٤) وحديث لا شفعة لنصراني رواه ابن عدي في الكامل عن اس (كنز العمال : ٤/٧ رقم ٣٥) .

(٥٨) س : اخذ بهذا الحديث واصحابنا . ف : اخذ الحديث الثاني .

(٥٩) حديث شريح انه قال : الشفعة بالابواب اقرب الابواب الى الدار احق بالشفعة رواه عبدالرزاق في باب الشفعة بالابواب او الحدود من مصنفة عن الثوري ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن شريح قال : كان يقضي في الجار الاول ←

ولسنا نأخذ^(٦٠) بهذا الحديث .

وقد مر هذا في صدر الباب .

[١٠٣٥] ذكر عن الحسن قال :

إذا قسم^(٦١) القوم الارضين وابقوا^(٦٢) شريها بينهم فهم شفعا^(٦٣) .

لان لهم في الشرب شركة ، والشركة في الشرب تثبت حق الشفعة^(٦٤) .

[اوان وجوب الشفعة]

فالاول يعنى الجدر (المصنف : ٨٢/٨ رقم ١٤٤٠٢) ورواه وكيع قال اخبرنا الجرجاني قال : اخبرنا عبدالرزاق ، قال : حدثنا الثوري ، عن جابر عن الشعبي ، عن شريح قال : في الجنب الاول فالاول يعنى بالجدر . (اخبار القضاة : ٢٥٣/٢) ، وروى عن الصفاني قال : حدثنا ابن ابي شيبة ، قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا اسرائيل عن جابر عن عامر عن شريح قال : الشفعة للحيطان (اخبار القضاة : ٢٤٩/٢) فليلاحظ ذلك وقد رواه محمد بلفظ : الشفعة بالايواب فاقرب الايواب الى الدار احق بالشفعة (المبسوط : ٩٣/١٤) .

(٦٠) س : ولسنا نأخذ به وذكر عن الحسن قال .

(٦١) (قسم) كذا في ص ل ك س . وفي ف ج م : اقتسم .

(٦٢) ف ج ك : وبقوا . ل : ورفعوا شريها . وكل ذلك تصحيف .

(٦٣) حديث الحسن انه قال : اذا قسم القوم الارضين وابقوا شريها بينهم فهم شفعا رواه محمد بن الحسن انظر مبسوط السرخسي وقد جاء فيه بلفظ اذا اقتسم القوم الارضين ورفعوا شريها (بالسين) بينهم فهم شفعا (المبسوط : ٩٣/١٤) .

(٦٤) الى هنا نهاية ما سقط من نسخة هـ .

[١٠٣٦] قال (٦٥) ابو بكر [وهو صاحب الكتاب] :

الشفعة في قول اصحابنا رحمهم الله تجب بعقد البيع ، ثم بالطلب حين يعلم الشفيع ، فان سكت عن ذلك وفرط حين علم ، أو أخذ في عمل (٦٦) تشاغل به فهذا ابطال (٦٧) للشفعة .

ولم يرد بقوله الشفعة انها (٦٨) تجب بعقد البيع أن سبب وجوب الشفعة البيع ، بل سبب وجوبها (٦٩) اتصال ملك الشفيع بالدار المبيعة ، وانما (٧٠) اراد به أن أوان وجوبها (٧١) البيع ، فاذا بيع ، وعلم الشفيع به ولم يطلب بدلت (٧٢) كما علم .

[طلب الشفعة]

[١٠٣٧] والطلب على ثلاثة أوجه :

طلب الموائبة ، وهو أن يطلب كما علم ، حتى لو بلغه البيع ولم يطلب بطلت شفيعته ، حتى لو أخبر بكتاب ، والشفعة في أول الكتاب أو وسطه [٢٣٢ب] فقرأ الكتاب الى آخره بطلت شفيعته .
والى هذا ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخنا .

(٦٥) س : قال صاحب الكتاب .

(٦٦) س . عمل آخر يتشاغل . ف : اخذ في عمل حتى تشاغل به .
هـ : في علم .

(٦٧) ب : ابطال الشفعة .

(٦٨) ل : ل ص س : انما .

(٦٩) هـ : ف : وجوبه .

(٧٠) ف : وانه انما اراد أوان وجوبه .

(٧١) ف : وجوبه . س : ان وجوبها . ومن قوله : اتصال ملك الشفيع . . . الى هنا ليس في ص .

(٧٢) ص : بطلت شفيعته .

وروى هشام^(٧٣) عن محمد رحمه الله في نوادره^(٧٤)
أن^(٧٥) له مجلس العلم أن طلب في مجلس العلم كانت له الشفعة
والأ فلا .

وهكذا روي عن أبي الحسن الكرخي^(٧٦) .

أما إذا قال يعد ما بلغه الخبر : الحمد لله ، فلا تبطل شفعته .

(٧٣) ل : عن هشام . وما أثبتناه عن الاصل وعن سائر النسخ وهشام
مر هشام بن عبيد الله وقيل ابن عبدالله الرازي المازني الحنفي المتوفى ٢٠١ هـ
وقد مرت ترجمته في تعليقات الفقرة ٦٢٨ من الجزء الثالث ص ٨٧ من هذا
الكتاب .

(٧٤) النوادر لهشام كتاب الفه في المسائل المروية عن اصحاب المذهب
الحنفي ويسمى كتاب النوادر في الفقه وهو احد كتب النوادر التي جمعت
المسائل المروية عن اصحاب المذهب التي لم تدون في كتب ظاهر الرواية ، بل
دونت إما في كتب غيرها تنسب الى محمد بن الحسن كالكيسانيات والهارونيات
والجرجانيات والرقيات ، وانما قيل لها غير ظاهر الرواية لأنها لم ترو عن
محمد يرويات ظاهرة صحيحة ثابتة ككتب ظاهر الرواية التي ثبتت في المبسوط
والزيادات والجامع الكبير والصغير . وإما دونت في كتب غيره ككتاب المجرد
للحسن بن زياد ، وكتب الامالي لاصحاب أبي يوسف وغيرهم وأما بروايات
مفردة مثل رواية ابن سماعة ورواية هشام هذا وغيرهما . في مسألة معينة
(انظر كشف الظنون : ج٢/ص : ١٢٨٢-١٢٨٣) وانظر هدية العارفين :
(٥٠٨/٢) .

(٧٥) ل : فإن

(٧٦) س . الكوفي . ب : عن أبي الحسن الكرخي وهما تصحيف وابو
الحسن الكرخي هو عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي الحنفي (أبو الحسن)
أحد اعلام الحنفية المشهورين المتوفى ببغداد ٣٤٠ هـ ومن مصانيفه شرح الجامع
الصغير وشرح الجامع الكبير والمختصر وكلها في فروع المذهب الحنفي ومسألة
في الاشربة وتحليل نبيذ التمر ، انظر : لسان الميزان ٩٨/٤ ، تاج التراجم
٢٩ ، الفوائد ١٠٨ ، كشف الظنون ٥٦٣ ، ٥٧٠ ايضاح المكنون ٣٥٤/١ ،
هدية العارفين : ٦٤٦/١ معجم المؤلفين : ٢٣٩/٦ .

لان هذا من الطلب ، يعنى : الحمد لله الذي خلصني^(٧٧)
من جوارره •

وكذا لو قال : لا حول ولا قوة الا بالله •

لان هذا من الطلب ، يعنى : [ان]^(٧٨) البائع قصد
الاضرار^(٧٩) ، حيث باع^(٨٠) من رجل يتضرر^(٨١) به ، فكان هذا
من باب الطلب ، لا من باب الاعراض^(٨٢) •

والثاني : طلب التقرير والاشهاد •

لان الشفيع يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي بالبينة ، ولا
يمكنه اذا لم يشهد على الطلب^(٨٣) ، فالظاهر انه لا يمكنه الاشهاد
على طريق الموائبة ؛ لانها شرعت على فور العثم بالشراء ، فيحتاج
بعد^(٨٤) طلب الموائبة الى الاشهاد والتقرير ، وطلب الاشهاد
والتقرير^(٨٥) انما يصح عند حضرة المشتري او البائع او

(٧٧) س : خلصه •

(٧٨) الزيادة من س •

(٧٩) س : اضراي •

(٨٠) ب : باع من يتضرر به •

(٨١) س : اتضرر •

(٨٢) ف : الاعتراض •

(٨٣) ب : على الطالب •

(٨٤) س : بعد الطلب الى الموائبة بالاشهاد والتقرير فطلب الاشهاد •••

(٨٥) قوله : (وطلب الاشهاد والتقرير) ليس في ب ف ج •

الدار^(٨٦) ، ويقول : ان فلانا اشترى هذه الدار ، وأنا شفيعتها^(٨٧) ،
وقد كنت طلبت الشفعة ، و [انا]^(٨٨) أطلبها الان ، فاشهدوا
على ذلك •

والثالث : طلب تملك^(٨٩) ، وهو من مسائل كتاب الشفعة •

[المسلم والكافر سواء في الشفعة]

[١٠٣٨] قال :

والمسلم والكافر سواء في الشفعة سواء •

لما رويناه من الآثار •

ولانهما سواء في سبب الشفعة •

[الشفعة على عدد الرؤوس]

(٨٦) قول الخصاف : « وطلب الاشهاد والتقارير انما يصح عند حضرة
المشتري او البائع او الدار ٠٠٠ » رواه الطحاوي في الشروط عنه بلفظ : « وقد
حكى ابن الخصاف [كذا وهو يسميه دائما ابن الخصاف] عن اصحابنا أن
الاشهاد الذي يوجب الشفعة لا يكون الا بمحضر من المبيع الذي فيه الشفعة او
ممن يجب اخذه منه بحق الشفعة فيه » ثم قال معقبا عليه : « ولا اعلم من اصحابه
احد حكى هذا غيره ، وعسى ان يكون اخذه من قول الحسن اللؤلؤي او من
روايته ، فان جل حكاياته عنه وفيها خلاف كثير لروايات ابي يوسف ومحمد ،
ولكن الاحوط في هذا وفي غيره الاحتراز من قول كل من [كذا ولعلها : كل ما]
امكن الاشتراز من قوله حتى لا يكون لطاعن مطمئن فبما يكتب من ذلك ان شاء
الله ٠٠٠ » (كتاب الشروط الكبير - مطبوع في حاشية الشروط الصغير بتحقيق
زميلنا ورحي اوزجان ١/٣٦٥) •

(٨٧) س : استشفعها •

(٨٨) الزيادة من س هـ •

(٨٩) س ل : طلب التملك • ب ف : تملك •

[١٠٣٩] قال :

والشفعة على عدد الرؤوس •
وهذا عندنا •

وعند الشافعي رحمه الله على قدر الانصباء •
والحجج تعرف في كتاب الشفعة •
[الحر والعبد والمكاتب سواء في الشفعة]

[١٠٤٠] قال :

والحر والعبد التاجر^(٩٠) والمكاتب في ذلك سواء^(٩١) •
لان الاخذ بالشفعة تجارة ؛ لما فيه من المبادلة^(٩٢) ، والحر
والعبد التاجر والمكاتب في التجارة سواء •
[الشفعة في ما لا ينقل]

[١٠٤١] قال :

وانما الشفعة في الارضين التي تملك رقاياها ، وهي [٣]
الدور والمقار كلها •

وبه أخذ علماؤنا ؛ ان الشفعة انما تجب في الاراضي التي
تملك رقاياها^(٩٣) ، حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبيت

(٩٠) ص : والتاجر •

(٩١) قوله : (سواء) ليس في ب •

(٩٢) س : من المبادلة وهم فيها سواء قال ٠٠٠

(٩٣) من قوله : (وهي الدور والمقار كلها وبه أخذ علماؤنا ٠٠٠ الى

هنا) ليس من ص •

